

## دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار

- دراسة حالة بنك دبي الإسلامي -

د. دوفي قومية المركز الجامعي - ميلة -

### ملخص:

تعتبر البنوك الشاملة أحد أهم الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي والتي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، ويهدف هذا البحث إلى معرفة الإستراتيجية المتبعة من قبل البنوك الشاملة في تحفيز الاستثمار، باختيار بنك دبي الإسلامي باعتباره من أهم البنوك الإسلامية الشاملة، وخلصت دراستنا إلى أن بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك شامل يحفز الاستثمار باعتماده على إستراتيجية التنوع حيث ينوع في مختلف مصادر التمويل وصيغ التمويل والاستثمار ويتخذ شكل الشركات القابضة وهو بذلك يحفز الاستثمار في جميع المجالات والقطاعات.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الشاملة، الاستثمار، بنك دبي الإسلامي.

### **Abstract:**

Universal banks are considered one of the most recent trends in the banking business, which always pursues the diversification of funding sources and mobilize the most possible savings from all sectors ,This research aim to recognize the strategy followed by the universal banks in stimulating investment know ledge. We took Dubai Islamic Bank as a sample for the study as one of the most important Islamic banks, and our study concluded that the Dubai Islamic Bank as a universal bank stimulates investment by adopting the strategy of diversification wherent diversifies in the various sources, so as in the finance and investment formulas and take the form of holding companies that encourages investment in all areas and sectors.

**Key Word :** Universal Bank, investment, Dubai Islamic Bank.

## مقدمة:

لقد كان للمتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء وأعمال البنوك، وتتلخص أهم تلك المتغيرات في زيادة حدة المنافسة في الأسواق وعولمة الأعمال المالية والمصرفية وتحريرها، ومقررات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال وغيرها من المتغيرات الأخرى، حيث لم يعد دورها كمؤسسات مالية منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها، مما أدى إلى ظهور ونمو كيانات مالية جديدة تعتبر تطورات واضحة في عالم البنوك من خلال تزايد توجه نحو العمل المصرفي الشامل، والذي جاء لترجمة عملية توسيع أعمال البنوك في تقديم كافة الخدمات والأنشطة المصرفية دون تخصص، بالإضافة إلى التوسع في أنشطة سوق الأوراق المالية ودخول مجالات جديدة كقيام البنك بنشاط التأمين وممارسة أعمال الاستثمار.

وبما أن الاستثمار يعد عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وعنصرا فعالا للنهوض بالاقتصاد الوطني، سعت البنوك الشاملة إلى تنويع مصادر تمويلها واستخدامها في مختلف المجالات والقطاعات وتوسيع أنشطة الصيرفة الاستثمارية عن طريق استحداث أدوات مبتكرة لتحفيز الاستثمار وزيادته، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما هو دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار، وما هو دور بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك شامل في تحقيق ذلك؟**

ولعالجة هذه الإشكالية يمكن صياغة الفرضية التالية : " قد يعتمد بنك دبي الإسلامي على إستراتيجية التنويع في مصادر التمويل والاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم استثماراته "

ويسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بالبنوك الشاملة وأهم خصائصها ووظائفها.

معرفة الاستراتيجيات المتبعة من قبل بنك دبي الإسلامي ومساهمتها في تحفيز الاستثمار. ولتحقيق هذه الأهداف قسم البحث إلى المحاور التالية:

## المحور الأول: ماهية البنوك الشاملة والوظائف التي تقوم بها

### 1. ماهية البنوك الشاملة:

#### أ. تعريف البنوك الشاملة:

اختلف الكتاب في وضع تعريف دقيق للبنك الشامل وتعددت تعاريفهم وانقسمت بين مفهوم ضيق وآخر واسع ومن بين أهم التعاريف نذكر :

- تعرف البنوك الشاملة على أنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وفتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث أنها تجمع ما بين الوظائف التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال".<sup>1</sup>

- وتعرف أيضا أنها "البنوك التي تقوم على فلسفة التنوع بهدف الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان وتعامل بالأدوات الحديثة وتعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية".<sup>2</sup>

- وتعرف أيضا بأنها " البنوك التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة كقبول الودائع ومنح القروض والاتجار، والتعامل بالأدوات المالية وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها وإدارة استثماراتها".<sup>3</sup>

من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الشاملة هي الكيانات التي تخطت التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، وتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة في جميع الأنحاء بالداخل والخارج والموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، وبالتالي إزالة الحدود الجغرافية وبذلك تصبح عالمية النشاط في الحصول على الموارد وتقديم التمويل والخدمات وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

#### ب. خصائص البنوك الشاملة:

تميز البنوك الشاملة عن غيرها من البنوك بما يلي:<sup>4</sup>

- تقوم البنوك الشاملة عادة على أساس الحجم الكبير والذي يعتمد على مبدأ التنوع.

- قوة مركزها المالي بسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات متنوعة.
- قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها البنوك من خسائر وعدم سداد القروض، وذلك باعتمادها التنوع القطاعي والجغرافي والمهني سواء من حيث حصولها على الإيرادات أو توظيف هذه الأموال.
- التنوع في مصادر التمويل والاستثمار عن طريق التنوع في مصادر تمويلها وأنشطتها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية.
- هذا وتميز البنوك الشاملة ب: <sup>5</sup>
- اتخاذها شكل الشركات القابضة المصرفية: حيث تقوم الشركة القابضة المصرفية بإدارة بنك أو عدة بنوك أو تجمع قانوني لعدد من البنوك بغية العمل في أكثر من مجال.
- أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم خط متكامل من الخدمات المصرفية والمالية كافة، وامتلاك حصص من أسهم الشركات حتى يتضح فصل كامل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وغياب الحدود بينهما.
- انتقال البنوك الشاملة من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات: حيث أصبحت تعمل بصيغة دولية بعد أن كان البنك في وقت مضى مصرفا محليا.
- انتقال البنوك الشاملة من بنك ذي مكتب واحد إلى بنوك ذات فروع متعددة: من خلال توزيع البنوك في المناطق الجغرافية المختلفة، حيث يؤدي البنك ذي المكتب الواحد خدماته للجمهور على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة، بينما يؤدي البنك ذي الفروع المتعددة خدمات للجمهور على أساس عدة فروع تمثل كيانا واحدا تنتمي لمركز رئيسي له صفة الهيمنة، ويكون البنك ذي الفروع غالبا في شكل شركات مساهمة ذات طابع لا مركزي في التسيير لا يرجع للمركز الرئيسي إلا في مسائل هامة.
- انتقال البنوك الشاملة من بنك مجموعة إلى سلسلة مصارف: وهي عبارة عن مؤسسات مصرفية ذات طابع احتكاري تعود ملكيتها إلى شركة قابضة تتولى السيطرة على العمليات الإدارية، بينما تعود ملكية سلسلة البنوك لشخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس بيد شركة قابضة.

## 2. وظائف البنوك الشاملة

تقوم البنوك الشاملة كمؤسسات مالية بالوظائف التقليدية للبنوك والوظائف المستحدثة التي تخص جميع أنشطتها المصرفية، من بين الوظائف التقليدية : قبول الودائع، فتح الحسابات الجارية، عملية الخصم، فتح الاعتمادات المستندية خطابات الضمان ... الخ، وبالإضافة إلى الوظائف التقليدية هناك وظائف أخرى منها :<sup>6</sup>

أ- **التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية** : حيث تقوم البنوك الشاملة بمجموعة من الوظائف وتقدم مجموعة كاملة من الخدمات للمستثمرين سواء كانوا أفراداً أو شركات، من خلال:

- دعم المشروعات الاستثمارية: ويشمل هذا الدعم الترويج للمشروعات الجديدة من خلال إعداد دراسة الجدوى للمشروعات بواسطة البنك أو التعاقد مع المؤسسات والمكاتب المتخصصة للقيام بها، كما يقدم البنك الشامل الاستشارة والنصح حول هذه المشروعات.

- القيام بثلاث وظائف أساسية تتعلق بمحفظه الأوراق المالية للمشروعات الاستثمارية وهي وظيفة الإسناد التسنيدي، التسويق والتوزيع.

- القيام بخدمات التوريد ووضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات.

- صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك.

- القيام بنشاط أمناء الاستثمار، حيث قامت البنوك الشاملة تحت شعار الخدمة المصرفية الشاملة بإنشاء أقسام وإدارات متخصصة في إدارة عمليات الاستثمار، في إطار ما يعرف بأمانة الاستثمار الناشئة بين البنك وعملائه، وهذا رغبة في زيادة إشباع رغبات العميل وتوطيد علاقته بالبنك.

- القيام بدور المتعاملين الرئيسيين فيما يتعلق بأسواق تداول الأوراق المالية.

- تبني برنامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة.

- الترويج للمشروعات المطروحة للخصوصية محلياً ودولياً.

- التعامل بالمشتقات المالية وهي من الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخراً من أجل أخذ الحيلة من المخاطر ومنها المستقبلية، الخيارات والمبادلات.

ب - **تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة** : تقوم البنوك الشاملة بتقديم مجموعة من الأنشطة الحديثة والتي تركز على الابتكار، وتعلق بمجديد الخدمات المصرفية، وفي ما يلي أهم الخدمات التمويلية التي تعد مجالاً خصباً للبنوك الشاملة ومواكبة التطورات المالية الحديثة في هذا المجال:

- قيام البنوك الشاملة بأنشطة صيرفة التجزئة : حيث تقدم البنوك الشاملة جملة من الخدمات التي ترغب من خلالها زيادة إشباع رغبات العملاء ، وغالبا ما يجذب البنك الشامل إنشاء فروع متخصصة في هذا النوع من الخدمات ومن أهم تلك الخدمات نذكر :<sup>7</sup>

● **البطاقة الالكترونية** : وتمثل حافظة نقدية إلكترونية مخزنة لا تزال تستخدم على نطاق ضيق سواء بالنسبة للتجار أو للأفراد، ومن المتوقع زيادة حجم هذه البطاقات نتيجة زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد، ومن أشكالها بطاقة الدفع والبطاقة الائتمانية.

● **تقديم التمويل الشخصي**: يقدم التمويل الشخصي لتمويل أغراض استهلاكية مثل شراء السيارات، الأثاث وغيرها من المجالات، وهي تلعب دورا هاما في مجال مراعاة البعد الاجتماعي بتوفير السهولة للمستهلكين.

● **التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة** : يعتبر من أهم المجالات التي يجب أن توليها البنوك اهتماما متزايدا في المرحلة القادمة، باعتبارها القناة الطبيعية لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع، من أجل توفير التمويل المطلوب، هذا بالإضافة إلى دورها في تقليص المشروعات المتعثرة.

- **تقديم القروض المشتركة** : تعرف بقروض التجمع المصرفي، وهي قروض كبيرة القيمة نسبيا تمنح لصالح مقترض معين، بمشاركة بين مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية المقرضة، وذلك إما لوجود قيود ائتمانية تحد من قدرة المصرف الواحد على تقديم مبالغ كبيرة، أو لرغبة من المقرض في توزيع مخاطر القرض وتقديم هذه القروض لأجل طويلة.<sup>8</sup>

- **قيام البنوك الشاملة بعملية شراء مستندات التصدير وشراء وخصم الديون** : ويمكن شرح ذلك فيما يلي:<sup>9</sup>

● **شراء مستندات التصدير** : حيث تعتبر هذه التقنية أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية، وتتضمن بيع سندات أذنية أو كمبيالات ذات استحقاقات آجلة إلى أحد البنوك أو البيوت المالية، أو مؤسسات التمويل المتخصصة، من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري، وتنشأ هذه الالتزامات نتيجة قيام أحد المصدرين ببيع سلع رأسمالية إلى مستورد آخر وتكون مقبولة من هذا الأخير.

● **شراء أو خصم الديون بالجملة**: حيث تعتبر أداة من أدوات تمويل التجارة في السلع الاستهلاكية محليا أو دوليا، من خلال قيام إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية.

### 3. دوافع التحول إلى البنوك الشاملة

<sup>10</sup> ترجع فكرة انتشار البنوك الشاملة إلى مجموعة من الدوافع نذكر أهمها في ما يلي:

أ. **دوافع ذاتية:** فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توفرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات، واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة للتواكب معها.

ب. **التطورات والتحويلات في الاقتصادات المحلية:** وإنشائها لمجالات يجب أن تدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها، ومن بين هذه التطورات الخوصصة إذا أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخوصصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب مساعدة البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج، كما أن إفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهي بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق، والبنوك بما لديها من كفاءة تستطيع أن تساهم بفعالية في هذا المجال، ويساير هذا التطور ظهور ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية والبنوك عليها مسؤولية كبيرة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال التعامل في أدواتها وابتكار منتجات جديدة للتعامل فيها.

ج. **الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك:** وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

د. **المنافسة:** وتشكل دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصادات المختلفة، ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها، كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير مصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية.

هـ. **التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصال والإعلام:** أدى ذلك إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك، حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

<sup>11</sup> بالإضافة إلى :

- تحرير التجارة الخارجية وتزايد تيار قوة العمولة المالية والشركات متعددة الجنسيات مما أوجب على البنوك تنوع وتعدد خدماتها لتتكيف مع هذه الأوضاع بغية الحفاظ على العملاء واحتضان عملاء جدد.

- تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العمولة.  
- ظهور البنوك الافتراضية وتطور النقود الإلكترونية.  
- ظهور الكثير من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال على النحو الذي جعلها منافسا قويا للبنوك، أوجب ضرورة تطوير أنشطة البنوك وإجبارها على الانخراط في أنشطة الأسواق المالية.

### المحور الثاني: ماهية الاستثمار وأهم محفزاته

أصبح ينظر للاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية.

#### أولاً: تعريف الاستثمار

1. الاستثمار لغة : مصدر للفعل استثمر، يستثمر، وهو مشتق من الثمر، وقد جاء في لسان العرب الثمر : حمل الشجر، والثمر أنواع المال، والثمر : الذهب والفضة.<sup>12</sup>

#### 2. الاستثمار اصطلاحاً:

- يعرف على أنه " التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته " .<sup>13</sup>  
- ويعرف على أنها " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية التي يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي " .<sup>14</sup>  
- ويعرف كذلك على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لفترة زمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية،<sup>15</sup> من خلال ما سبق نستنتج أن الاستثمار هو قرار استراتيجي يتضمن تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها بشكل أكبر مستقبلاً.

#### ثانياً: أهمية الاستثمار وأهدافه

للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي والنهوض بعجلة التنمية حيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها.

## 1. أهمية الإستثمار

يمكن إبراز أهمية الاستثمار على المستوى الوطني وعلى المستوى الفردي وذلك كما يلي :

### أ.على المستوى الوطني :<sup>16</sup>

- زيادة الدخل الوطني للبلاد، عبر تعظيم درجة منفعة الموارد المتاحة؛
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- زيادة الإنتاج ودعم ميزان المدفوعات؛
- مساهمته في إحداث التطور التكنولوجي عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة وأقلمتها مع المستوى المتوفر من اليد العاملة والتي من شأنها تخفيض التكاليف وتقديم المنتجات بشكل أكثر دقة؛
- توفير النقد الأجنبي نتيجة الإنتاج المحلي ذو النوعية الجيدة، مما يدعم ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات؛
- دعم الموارد الحالية للدولة من خلال الضرائب التي تنفقها على الخدمات العمومية؛

### ب.على المستوى الفردي:<sup>17</sup>

- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين وكذا توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمال الماهرة وإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها إلى الخارج، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء آلات ومعدات وزيادة التكوين الرأسمالي؛
- يساعد الفرد المستثمر على معرفة العائد المتوقع وحماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر النظامية وغير النظامية وكذا زيادة العائد على رأس مال من خلال زيادة الأرباح المحتجزة؛

## 2. أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

أ. **المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية** : أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، وللمحافظة على قيمة رأس المال لا بد من اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد وأقل درجة من المخاطر، كما يمكن للمستثمر أن يحافظ على أصوله الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات.

ب. **تحقيق العائد الملائم**: مهما كان نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي من توظيف الأموال هو تحقيق عائد ملائم وربح مناسب يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار يدفع صاحبه إلى التوقف عن التمويل وربما تصفيته بحثا عن مجال أكثر فائدة.<sup>18</sup>

ج. **ضمان السيولة الملائمة** : رغم أن السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب نذكر منها:<sup>19</sup>

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بنفقات التشغيل والصيانة والتصلح والتطوير.  
- مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو سري.

- مواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يسري الاستثمار في إطار مؤسسي، أي أن النقص في السيولة يؤدي إلى نتائج عكسية على جهود العاملين ومستوى اندماجهم، وهو ما يهدد بتعطيل الطاقة الإنتاجية.

د. **استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته**: يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات السوق، وتقليل المخاطر ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.<sup>20</sup>

### ثالثا: محفزات الاستثمار

حتى يتحقق الاستثمار لا بد من دراسة العوامل المحيطة بالبيئة الاستثمارية الخارجية والداخلية، وهنا لا بد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:

**1. الاستقرار السياسي:** يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة كالأضطرابات والنزاعات، ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي وسوء توزيع السلطة والدخل واحتمالات الحرب، ويقع ضمن هذا العامل عنصر مهم هو الحروب الأهلية والإقليمية، وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول، إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي، وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض، فاستمرارية التعاملات واستقرارها والحفاظ على استقرار القوانين والأنظمة عناصر مؤثرة على الاستثمار، حيث يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسعها وتنوعها، وتلعب إيديولوجيا الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار العملة.

**2. السياسة الاقتصادية الملائمة:** يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها وأن تكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، وأن تتوافق مع مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذها ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، كما أن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، وإنما نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب لتصريف المنتجات من ناحية أخرى.

**3. توفير البنية الارتكازية والانفتاح الاقتصادي:** إن توفر البنية التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار ومن أهمها الطرق، المواصلات والاتصالات، الانترنت، الموانئ، الكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل، توافر أسواق الأسهم والأوراق المالية، توفر الكفاءات والعناصر الفنية، بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.<sup>21</sup>

4. **معدلات التضخم** : إن الارتفاع الكبير والمستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن تؤثر على القوة الشرائية للنقود، بحيث يكون معدل العائد على الاستثمار أقل من معدل التضخم، وهذا يعني أن المستثمر يحقق خسائر وبالتالي انخفاض الرغبة في الاستثمار.<sup>22</sup>

5. **الدخل الوطني** : يؤثر الدخل الوطني في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة في حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل المتاح، وتوزيع الدخل الوطني وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي، حيث كلما كبر حجم الدخل المتاح أدى ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقة إنتاجية واسعة، وكلما زاد نمو الدخل الوطني يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع، وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات.<sup>23</sup>

6. **معدل سعر الفائدة** : يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها، وتتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك، كلفة التمويل، درجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية، كما أن تقلبات أسعار الفائدة الدولية لها تأثير كبير على حركة الاستثمارات الداخلة والخارجة من الدولة، كما أن ارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، ويؤثر على أسعار العملة وعلى قيمة الأوراق المالية المتداولة.<sup>24</sup>

### المحور الثالث: دور بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار

#### أولاً: التعريف ببنك دبي الإسلامي

تأسس مصرف دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حاكم إمارة دبي بتاريخ 29 صفر 1395هـجري الموافق لـ 12 سبتمبر 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية، وتم تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته، يمارس المصرف نشاطه من خلال مكتبه الرئيسي ببدي بالإضافة إلى فروعته العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم المصرف بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمراجحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، السلم والاستثمار في الشركات التابعة.<sup>25</sup>

- وتتعدد الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها كما هو موضح في النقاط التالية: <sup>26</sup>
- تطبيق أعلى معايير الخدمات المصرفية واستخدام أفضل وأحدث التقنيات وفقا للشريعة الإسلامية؛
  - الإدارة الجيدة لاستثماراته بهدف تحقيق أعلى الأرباح؛
  - التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية؛
  - تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار؛
  - المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة؛
  - المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن والعمل على نشر العدالة الاجتماعية والشفافية والمساواة في كل الأنشطة التي يقوم بها؛
  - توفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع اقتصادية؛
  - الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي؛
  - الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف نمو أعمال المصرف واستمراره.

### ثانيا : إستراتيجية بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار

إن أي بنك شامل يهدف إلى رفع مستوى استثماره باعتباره الأداة المثلى لتحقيق أهدافه وغاياته الأساسية المتمثلة في تحقيق الربح بالدرجة الأولى، وبنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك الشاملة الأخرى يقوم بتحفيز استثماراته وهذا بإتباعه إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل والاستثمار.

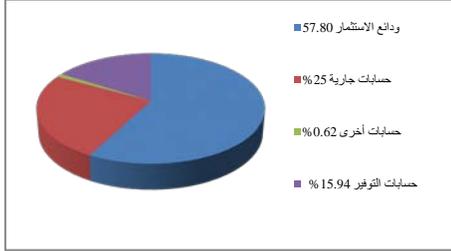
#### 1. التنوع في مصادر التمويل

سنحلل فيما يلي مصادر التمويل التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي لتمويل استثماراته والمتمثلة في ودائع العملاء، المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية، صكوك مصدره زكاة مستحقة الدفع، ومطلوبات أخرى، والتي سنعرضهم كالآتي :

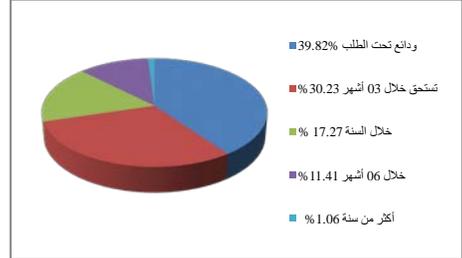
أ. **ودائع العملاء:** يقوم بنك دبي الإسلامي بجمع الموارد من العملاء، حيث توزع هذه الودائع حسب الفئة، وحسب الاستحقاق التعاقدية، وحسب التوزيع الجغرافي وحسب العملة، والشكل التالي يوضح توزيع ودائع العملاء ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009-2015 ).

الشكل رقم 01: توزيع ودائع العملاء في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009-2015)

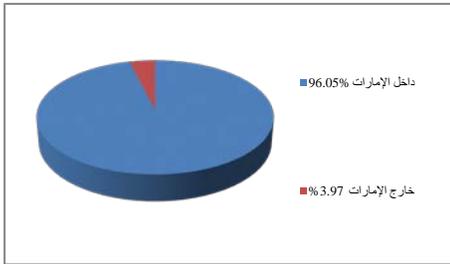
حسب تاريخ الاستحقاق التعاقدى



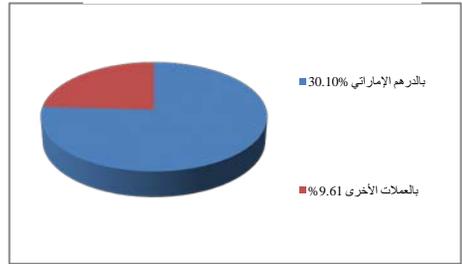
حسب الفئة



حسب التوزيع الجغرافي



حسب العملة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لسنوية لبنك دبي الإسلامي.

يقسم البنك ودائع العملاء إلى:

- **حسب الفئة:** إلى حسابات جارية، حسابات توفير، ودائع استثمارية، حسابات هوامش نقدية احتياطي مخاطر الاستثمار وحصص أرباح المودعين المستحقة، حيث قدر متوسط الودائع الاستثمارية بمقدار 57.80% تليها الحسابات الجارية بمتوسط 25.71% ثم حسابات التوفير بـ 15.94%، وعليه فإن بنك دبي الإسلامي ينوع في ودائع العملاء حسب الفئة إلا أن الودائع الاستثمارية تأخذ القدر الأكبر.

- **حسب الاستحقاق التعاقدى:** قسمها بنك دبي الإسلامي إلى ودائع تحت الطلب، ودائع تستحق خلال 03 أشهر وأخرى تستحق خلال 06 أشهر وودائع تستحق خلال سنة وأخرى تستحق خلال أكثر من سنة، وعموماً بلغ متوسط الودائع تحت الطلب خلال الفترة 2009-2015 نسبة 39.82% ثم الودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بـ 30.23%، ثم ودائع تستحق خلال سنة بمعدل متوسط يقدر بـ 17.27% تليها ودائع تستحق خلال ستة أشهر

بمعدل متوسط يقدر 11.41% وفي الأخير ودائع تستحق لأكثر من سنة بمعدل متوسط قدر بـ 1.06%.

- حسب التوزيع الجغرافي: يوزع بنك دبي الإسلامي ودايع العملاء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة بمتوسط قدر بـ 96.05%، في حين بلغ متوسط الودائع خارج الإمارات العربية المتحدة بـ 3.97%.

- حسب العملة: يوزع بنك دبي الإسلامي ودايع العملاء بالدرهم الإماراتي وبعملات أخرى، حيث قدر متوسط الودائع بالدرهم الإماراتي نسبة 30.10%، وبالعملات الأخرى بـ 9.61%.

ب. مصادر التمويل الأخرى في بنك دبي الإسلامي : وسنعرضها كآتي :

-الصكوك المصدرة : وتسمى بالصكوك التمويلية تساعد البنك في تمويل استثماراته يتحصل من خلالها على التمويل والتي سنشرحها فيما يلي :

● **الصكوك المصدرة من البنك:** في 2007 أبرم المصرف ترتيبات تمويل الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وحصل من خلالها على تمويل متوسط الأجل بالدولار بمبلغ 2.754.75 مليون درهم مدرجة في بورصة " ناسداك دبي " وبورصة لندن،<sup>27</sup> وفي ماي 2012 قام المصرف بموجب اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية بإنشاء برنامج إصدار شهادات أمانة بقيمة 2.500 دولار أمريكي، وكجزء من البرنامج صدرت أول سلسلة من شهادات الأمانة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (1.836.5 مليون درهم) تم إدراجها في بورصة أيرلندا بتاريخ 30 ماي 2012، ثم إصدار السلسلة الثانية من شهادات الأمانة بمبلغ 750 مليون دولار أمريكي (2.75 مليار درهم إماراتي) في ماي 2015 تم إدراجها في بورصة أيرلندا وسوق دبي المالي.<sup>28</sup>

● **الصكوك المصدرة من الشركات التابعة:** خلال 2008 أصدرت إحدى الشركات التابعة صكوك غير قابلة للتحويل، وهي عبارة على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية 1.100 مليون درهم، وصكوك قابلة للتحويل بقيمة إجمالية قدرت بـ 300 مليون دولار مدرجة في بورصة " ناسداك دبي "، وفي 2012 أصدرت إحدى الشركات التابعة شهادات ثقة بقيمة 300 مليون دولار مدرجة في بورصة أيرلندا على أن تستحق سنة 2017.<sup>29</sup>

- **زكاة مستحقة الدفع :** يتم احتساب الزكاة المستحقة وفقا لعقد التأسيس والنظام الأساسي ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابعة للبنك.<sup>30</sup>

-مطلوبات أخرى : وتتمثل في : حسابات معاملات الأمانات، ودائع متنوعة، مبالغ مستحقة للمقاولين مبالغ مستحقة لعقارات، قبولات دائنة، مبالغ مستحقة عن الاستثمارات ... الخ  
-المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية : تعتبر من المصادر المهمة لدى بنك دبي الإسلامي حيث تتكون من الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية، ويوزعها بنك دبي الإسلامي داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

## 2. التنوع في صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي

يوفر بنك دبي الإسلامي صيغ التمويل والاستثمار التالي: <sup>31</sup>

أ. **المراجحة** : المراجحة من صيغ التمويل قصيرة الأجل وهي عقد يبيع البنك بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤه وحيازته بناء على وعد المتعامل الملتزم بشراؤها بشروط معينة، يتكون سعر البيع من تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه، يدفع سعر بيع المراجحة من قبل العميل على أقساط على مدار فترة عقد المراجحة.

ب. **السلم**: هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة لسلعة معينة ويدفع ثمن السلعة بالكامل مقدما، في حين يقوم المتعامل بتسليم كميات السلع حسب جدول التسليم المتفق عليه.

ج. **المشاركة**: وتعرف على أنها عقد بين البنك والمتعامل للمساهمة في مشروع استثماري معين قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات متناقضة تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية، يتم اقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين، في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما في رأس مال المشروع.

د. **المضاربة** : هو عقد بين البنك والمتعامل المضارب بحيث يقدم البنك بموجبه مبلغا معيناً من المال ويقوم المضارب باستثماره في مشروع أو نشاط بمقابل حصة محددة من الربح، على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

هـ. **الإستصناع**: هو عقد بين البنك والمتعامل، يتعهد البنك بموجبه ببيع عقارا مطورا للمتعامل وفقا لمواصفات متفق بشأنها بسعر محدد، يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول الباطن ثم يسلمها للمتعامل مقابل ثمن متفق عليه.

و. **الإجارة**: ويمكن تقسيمها إلى إجارة منتهية بالتملك والإجارة الآجلة وهي:

● **الإجارة المنتهية بالتملك :** هي عقد يقوم البنك (المؤجر) بتأجير أو منح حق الانتفاع بناء على طلب المتعامل (المستأجر)، استناداً على وعد منه باستئجار الأصل أو الحصول على حق الانتفاع لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة، وقد تنتهي الإجارة بتملك المستأجر الأصل المؤجر.

● **الإجارة الآجلة :** هي عقد يوافق البنك (المؤجر) بموجبه على تقديم بتاريخ محدد في المستقبل عقار بمواصفات معينة للمتعامل (المستأجر)، عند إتمامه وتسليمه من قبل المطور أو المقاول الذي اشترى منه البنك ذلك العقار.

ز. **الوكالة :** هي عقد يفوض البنك بموجبه الوكيل المستثمر مبلغ من المال يتم استثماره وفقاً للشريعة وشروط معينة بأجرة محددة ( مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر )، يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط الوكالة.

ح. **الصكوك الإسلامية:** يشار إلى الصك عموماً على أنه سند إسلامي، ولكن هذه الإشارة لا تعكس بدقة معنى كلمة صك والصكوك طريقة لجمع الأموال، ويتم إصدار شهادات الصكوك التي تنقل ملكية الأصول إلى المستثمرين لقاء الأموال الأولية التي يدفعونها في فترات محددة، ويتلقى المستثمرون الأرباح التي تدرها للأصول المعنية.

وفيما يلي تطور صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي من خلال الفترة ( 2009-2015).

الجدول رقم 01: تطور صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال ( 2009-2015)/ الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات/ البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المضاربة	5.456.053	3.709.791	3.592.015	3.894.714	4.026.973	6.058.634	10.637.682
المراحة	20.170.566	18.890.488	16.227.962	14.019.380	14.859.136	24.918.701	34.513.582
السلام	-	1.399.132	3.139.219	4.687.193	6.235.659	8.642.763	9.253.342

دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار - دراسة حالة بنك دبي الإسلامي -

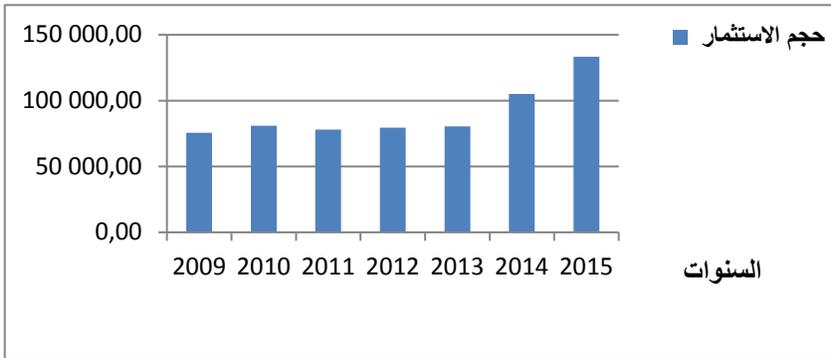
2.179.467	3.155.790	3.448.133	3.174.278	1.745.49 9	790.207	946.791	الوكالة
3.114.303	4.123.091	3.482.002	4.491.960	6.170.59 7	7.289.78 3	8.362.108	الإستصناع
5.885.591	4.326.521	5.644.561	6.824.046	6.124.10 9	9.714.53 3	10.524.280	المشاركة
38.823.372	29.704.136	24.547.059	24.215.385	21.296.8 61	22.257.5 05	11.583.847	الإجارة
772.074	511.085	422.199	393.490	454.715	431.953	392.014	البطاقات الائتمانية
20.065.651	16.118.782	11.642.553	11.088.662	12.560.4 26	8.200.47 6	9.290.797	الاستثمار في الصكوك
8.053.358	7.463.433	6.105.973	6.595.616	6.765.78 9	8.195.25 5	8.763.323	باقي الاستثمارات
133.298.42 2	105.022.93 6	80.414.248	79.383.724	78.077.2 90	80.879.1 23	75.489.779	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009-2015).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك إسلامي شامل ينوع صيغ التمويل والاستثمار، بحيث يقسمها إلى صيغ تمويل قصيرة الأجل والتي تعمل على توفير السيولة بدرجة عالية وبأقل درجة من المخاطر والمتمثلة في المرابحة والسلم، وصيغ متوسطة وطويلة الأجل المتمثلة في الإستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، إضافة إلى أساليب أخرى يعتمدها البنك تتمثل في الصكوك وبطاقات الائتمان بالإضافة إلى باقي الاستثمارات والمتمثلة في الاستثمار في الشركات الزميلة، استثمارات عقارية، وعقارات لغرض البيع، وعقارات قيد الإنشاء وغيرها من الاستثمارات.

ويمكن توضيح تطور إجمالي الاستثمار في بنك دبي الإسلامي من خلال الشكل التالي:

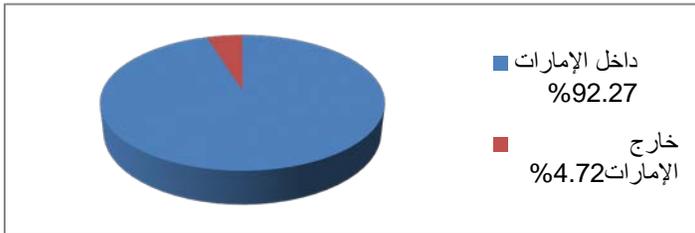
الشكل رقم 02: تطور حجم الاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009-2015 )



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

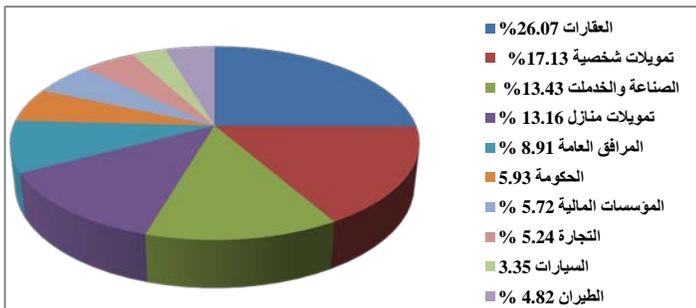
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم الاستثمار ينمو خلال الفترة ( 2009-2015 ) بمعدلات متفاوتة، ويمكن توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي وذلك حسب الموقع الجغرافي وحسب نوع النشاط من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم 03: توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي حسب الموقع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي.

الشكل رقم 04: توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي حسب نوع النشاط



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي.

### 3. الاستثمار في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي للبنك تأثيرا فعالا عليها، ويتمثل التأثير الفعال في قدرة البنك على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة، وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

**ثانيا : تعريف المشروع المشترك :** هو اتفاقية مشتركة يعطي الحق للأطراف التي تتمتع بالسيطرة المشتركة على أي ترتيب تعاقدى بالحصول على حقوق من صافي موجودات الترتيب المشترك، أي أن السيطرة المشتركة هي تقاسم للسيطرة على الترتيب التعاقدى بشكل متفق عليه، ويحدث فقط عندما يتطلب اتخاذ القرار بشأن القرارات ذات الصلة موافقة جماعية من قبل الأطراف المتقاسمة للسيطرة.<sup>32</sup>

وبنك دبي الإسلامي بإعتباره بنك شامل يسعى دائما لتنوع مصادر التمويل ليتخذ شكل الشركات القابضة ليظم العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية والتي تمكنه من تدعيم وزيادة الموارد المالية بما يحفز أكثر على الاستثمار، حيث بلغ عدد الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي والمشاريع المشتركة المشارك فيها 48 شركة ومشروع مشترك سنة 2015، تقوم بأعمال الخدمات المصرفية والاستشارات المالية وأخرى في مجال التطوير والاستثمار العقاري بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التي تقوم بالأعمال الصناعية كالنسيج والألمنيوم وغيرها، ولقد حققت هذه الشركات انتشارا واسعا حيث يوزعها بنك دبي الإسلامي داخل الإمارات العربية المتحدة، وفي دول مجلس التعاون الخليج الأخرى وباقي دول العالم.

#### خاتمة:

أدت التغيرات المتلاحقة في البيئة المصرفية إلى ظهور ما يسمى بالبنوك الشاملة كضرورة حتمية للتكيف مع هذه التغيرات، تقوم على إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل والاستثمار مما يضمن استقرار حركة ودائعها وانخفاض مخاطر توظيف مواردها وزيادة عوائدها، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن البنوك الشاملة تتميزها عن البنوك التقليدية استطاعت أن تؤدي دور كلا من البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار، وذلك من خلال تقديمها لتشكيلة واسعة ومتكاملة من الأعمال المصرفية والمالية محليا وعالميا بما يحقق أمان أكبر للمودعين، بحيث تنوع من القطاعات

والمناطق الجغرافية التي تخدمها بكفاءة عالية، وكذلك اتخاذها شكل الشركات القابضة بحيث تضم إليها شركات صناعية، تجارية ومالية بغية تنويع مصادر تمويلها مما يؤدي إلى زيادة حجم عوائدها وبالتالي تحفيز الاستثمار من خلال الدور الذي تقوم به البنوك الشاملة من خلال إستراتيجية التنوع في مختلف المجالات والقطاعات.

وتوصلنا إلى جملة من النتائج يتم عرضها فيما يلي:

- البنوك الشاملة هي إحدى أهم الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي، حيث تقوم بوظائف البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال.

- تتميز البنوك الشاملة بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية والذي يكسبها وفرة الحجم وسعة انتشارها الجغرافي وتعدد وظائفها، بحيث تنوع من القطاعات ومن المناطق الجغرافية التي تخدمها وتستفيد من وراء ذلك بوفرات النطاق.

- بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك شامل يعتمد على إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل بحيث تحتل الودائع الاستثمارية أعلى قيمة من إجمالي الودائع الأخرى ( ودايع تحت الطلب، ودايع التوفير .. الخ) وذلك بمعدل متوسط قدر بـ 57,80%، وهذا ما يدل على أنه بنك استثمار وهي إحدى خصائص البنوك الشاملة، بحيث يعتبر الاستثمار عنصر مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- ينوع بنك دبي الإسلامي في صيغ التمويل والاستثمار المقسمة إلى صيغ قصيرة الأجل والمتمثلة في المراجعة، وأخرى متوسطة وطويلة الأجل متمثلة في الإجارة، المشاركة، المضاربة، ...، وهذه الصيغ موزعة حسب الموقع الجغرافي داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها، وحسب القطاعات ( تجارية، صناعية، تمويلات شخصية...).

- يتخذ بنك دبي الإسلامي شكل الشركات القابضة وذلك بامتلاكه لحصص في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تقوم بأعمال الخدمات المصرفية والاستثمارات المالية والتطوير والاستثمار العقاري وكذا أعمال صناعية كالنسيج والألمنيوم وغيرها.

- شهد بنك دبي الإسلامي نمو في حجم استثماراته خلال الفترة ( 2009-2015 ) بلغت أقصاها سنة 2014 بنسبة 30,60%.

وبالاعتماد على النتيجة الثالثة والرابعة والخامسة ثبت صحة فرضية البحث التي تنص على أن بنك دبي الإسلامي يعتمد على إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل والاستثمار في تحفيز الاستثمار، فيما يخص مصادر التمويل فتتمثل في الودائع بمختلف أنواعها ( ودايع تحت الطلب،

ودائع التوفير، ودائع استثمارية...) بالإضافة إلى مصادر أخرى للتمويل تتمثل في مستحق لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الزكاة المستحقة والصكوك المصدرة التي تسمى بالصكوك التمويلية، وفيما يخص صيغ التمويل والاستثمار فهي متنوعة بين صيغ قصيرة الأجل وأخرى طويلة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى اتخاذه شكل الشركة القابضة بامتلاكه لحصص في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

## المراجع والإحالات:

- <sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، (الدار الجامعية، مصر، 2001)، ص: 19.
- <sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، (الدار الجامعية، إسكندرية، 2003)، ص: 203.
- <sup>3</sup> رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، (دار الجامعية، مصر، 2000)، ص: 61.
- <sup>4</sup> سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، (دار البداية، عمان-الأردن، 2010)، ص: 159.
- <sup>5</sup> الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة الجزائر، 2003، ص-ص: 50 - 51.
- <sup>6</sup> صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص: 66.
- <sup>7</sup> أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، (عالم الكتب الحديثة، الإسكندرية-مصر، 2008)، ص-ص: 266 - 267.
- <sup>8</sup> صوفان العيد، مرجع سابق، ص: 74.
- <sup>9</sup> عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 170.
- <sup>10</sup> أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مقال منشور على الموقع الكتروني: [www.arablawn.info.com](http://www.arablawn.info.com)
- <sup>11</sup> عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات الحالية، (مركز يزيد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006)، ص: 250.
- <sup>12</sup> أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور لسان العرب، الجزء 4، مطبعة دار صادر، لبنان، ص: 106.
- <sup>13</sup> دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012)، ص: 17.
- <sup>14</sup> شقيري نوري موسى، إدارة الاستثمار، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012)، ص: 18.
- <sup>15</sup> زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط 4، (دار وائل للنشر، الأردن، 2007)، ص: 13.
- <sup>16</sup> قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط 2، (دار الثقافة، عمان-الأردن، 2012)، ص-ص: 33 - 34.
- <sup>17</sup> شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص: 20.
- <sup>18</sup> قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص: 35.
- <sup>19</sup> هوشيار معروف، الاستثمارات وأسواق مالية، (دار الصفاء، عمان-الأردن، 2009)، ص: 21.
- <sup>20</sup> بوري محي الدين، آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص: 26.
- <sup>21</sup> دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص-ص: 26 - 27، 30.
- <sup>22</sup> نغم عبد الرحمان القراء، دليل المستثمر الصغير، (دار الكتاب الحديث، 2012)، ص-ص: 37 - 38.

<sup>23</sup> دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص: 31.

<sup>24</sup> شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص: 21.

<sup>25</sup> التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2008، ص: 9.

<sup>26</sup> معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي:

[www.dib.ae/ar/aboutdib\\_mission.htm](http://www.dib.ae/ar/aboutdib_mission.htm), le 23/11/2017,htm 22:45.

<sup>27</sup> التقرير المالي السنوي للبنك دبي الإسلامي لسنة 2011، ص: 55.

<sup>28</sup> التقرير المالي السنوي للبنك دبي الإسلامي لسنة 2015، ص: 60.

<sup>29</sup> التقرير المالي السنوي للبنك دبي الإسلامي لسنة 2012، ص: 52.

<sup>30</sup> التقرير المالي السنوي للبنك دبي الإسلامي لسنة 2015، ص: 29.

<sup>31</sup> نفس المرجع، ص - ص: 10 - 11.

<sup>32</sup> التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2013، ص: 19.